الحدث

تونس

رفض تفرد سعيّد

نحو تجميع القوى لمواجهة الانقلاب

لم يكد الرئيس التونسي قيس سعيد يصدر أمره الرئاسي القاضي عملياً بوضع كل السلطات في البلاد في يده، حتى بدأت القوى السياسية في التحرك لمواجهة التطورات وسط بدء التنسيق للتكتل في جبهة موحدة رفضاً لإعادة تونس لزمن الدكتاتورية ودفاعاً عن الديمقراطية

تونس ـ **وليد التليلي**
آدم يوسف، بسمة بركات

لم يتأخر الرئيس التونسي قيس سعيّد في الانتقال من مرحلة «التدابير الاستثنائية» إلى مرحلة الأحكام الانتقالية، كما كان توعد قبل أيام، بعدما نشر في الجريدة الرسمية أول من أمس، أمراً رئاسياً حصر بموجبه كل السلطات التشريعية والتنفيذية بيده، في حل غير معلن للبرلمان وتعليق عملي للدستور، وهو ما استتبع ردود فعل من معظم القوى السياسية الفاعلة في المشهد، معتبرة أن سعيد فقد شرعيته في ظل تمسكه بالانقلاب على الدستور، ووسط مشاورات متعددة لتشكيل جبهة مدنية موحدة هدفها التصدي للانقلاب بالتزامن مع الدعوة للعودة إلى الشارع بعد غد الأحد.

واستأثر سعيد، في أمر نشر في الرائد (الجريدة) الرسمي أمس الأول، بالسلطة التشريعية وكامل السلطة التنفيذية، وحصن قراراته بأنها غير قابلة للطعن والإلغاء، بل ومنح نفسه أيضاً سلطة الإصلاحات الدستورية وتغيير النظام السياسي والانتخابي من خلال لجنة يؤسسها بنفسه دون استشارة أحد، ما يعني تحكمه بمستقبل تونس.

واستتباعاً لقرارات سعيد، التي بدأها في 25 يوليو/ تموز الماضي، وبمقتضى الأمر الذي أصدره، الأربعاء الماضي، يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة، يعينها هو، برئاسته. ويتولى تمثيل الدولة وضبط سياستها العامة واختياراتها الأساسية. كما يتولى القيادة العليا للقوات المسلحة، وإشهار الحرب وإبرام السلم بعد مداولة مجلس الوزراء، وإحداث وتعديل وحذف الوزارات وكتابات الدولة وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها، وإحداث وتعديل وحذف المؤسسات والمنشآت العمومية والمصالح الإدارية وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها.

وجاء في الفصل الـ 15 من هذا الأمر أن لرئيس الجمهورية أن يعرض على الاستفتاء أي مشروع مرسوم. وإذا ما أفضى الاستفتاء إلى المصادقة على المشروع، فإنه يُصدره في أجل لا يتجاوز 15 يوماً من تاريخ الإعلان عن نتائج الاستفتاء. وكانت الرئاسة التونسية قد أعلنت أن سعيّد قرر تولي إعداد مشاريع التعديلات المتعلقة بالإصلاحات السياسية بالاستعانة بلجنة يتم تنظيمها بأمر رئاسي، ومواصلة تعليق جميع اختصاصات مجلس نواب الشعب، ومواصلة رفع الحصانة عن جميع أعضائه، ووضع حد لكافة المنح والامتيازات الممنوحة لرئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه. ويمكن له إصدار مراسيم بشأن كل شي تقريباً، بينها تنظيم القضاء والإعلام والصحافة والنشر، والأحزاب والنقابات والجمعيات والمنظمات والهيئات المهنية وتمويلها، والجيش الوطني وقوات الأمن الداخلي، ونظام إصدار العملة.

ويتضح أن سعيد قد حبك قراراته بدقة كبيرة، فقد حل البرلمان دون أن يعلن عن ذلك رسمياً (جمّد صلاحياته وأوقف المكافآت أي أنه عطله نهائياً)، لأن حله رسمياً سيجبره على الدعوة لانتخابات تشريعية في أجل 90 يوماً، لا يبدو أن الرئيس مستعد لها في الحاضر. وأعلن عن تدابير استثنائية، وليس تنظيماً مؤقتاً للسلطة، حتى يبقى شكلياً داخل الدستور برغم أنه ألغاه. وأعطى لنفسه صلاحيات مطلقة دون أدنى مراقبة أو مراجعة من أي جهة كانت. وألغى حتى الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين، التي تتلخص مهمتها في دراسة دستورية مشاريع القوانين التي يناقشها البرلمان، المجمد أصلاً، وكأنه يخشى أي جهة رقابية.

وبعد الدخول من حجم هذا التطور الدراماتيكي في حياة التونسيين، بدأت الأحزاب والشخصيات تستشعر عمق اللحظة وخطورتها الجسيمة على حاضر ومستقبل البلاد كلها، وليس على تجربتها الديمقراطية فحسب، وهو أمر يبدو أنه قد يؤسس لتجميع القوى في مواجهة سعيد. كما بدأت دعوات للخروج إلى الشارع بالتزامن مع الذكرى الـ 10 لثورة 2011 التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي، وهو ما يعني أن الأيام المقبلة ستشهد تصعيداً في الشارع، وربما مواجهات، في ظل رفض الأحزاب والقوى السياسية الانقلاب على الدستور، وتمسكها بالشرعية الدستورية.

للحديث تتمة...

بين «ديمقراطية» موسكو وبرلين
ناصر السهلي

لعلها الصدفة تضع الناس أمام تجربتي الانتخابات الروسية أخيراً، وذهاب ألمانيا إليها الأحد المقبل. في الأولى لم يتردد زعيم الشيوعي الروسي، غينادي زوغانوف، بوصف نتائج انتخابات مجلس الدوما (البرلمان)، بـ«احتيال صارخ». وفي الثانية، يجدها الألماني فرصة لممارسة حقه وواجبه، في سياق محاسبة ساسته.

وعلى الرغم من أن بعض خبراء علم الاجتماع-السياسي يتفقون على أن صناديق الاقتراع ليست كل حكاية دولة المواطنة والقانون، بل تأتي تتويجاً لمسار طويل، إلا أنها تقدم للناس فرصة لضبط السلطة وأحزابها ومكوناتها. فألمانيا لا تذهب للانتخابات لاختيار ديمومة مستشارتها أنجيلا ميركل، بل لحسم من سيخلفها، ولأجل مستقبل ومصالح البلد. في المقابل، فإن نموذج موسكو يختصر نمطية أشبه بالعالمثالثية، عن تحالف طبقتي الأعمال والسياسة، وإن بتطعيم ديني ظاهر عند الرئيس فلاديمير بوتين ومحيطه، وفرض صيغ متطرفة في الخلط بين الحاكم والبلاد، إمعاناً في احتقار مؤسسات المجتمعات والتعددية والتنوع.

وإذا كانت بعض القوى الغربية، وخصوصاً الساعية إلى أنظمة قومية متشددة، فتحت قنوات علاقة مع طبقة الحكم في الكرملين، من باريس وروما وفيينا إلى بودابست وغيرها، وأبدى حتى الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إعجابه بحكم بوتين، فثمة في منطقتنا العربية «يسار تقليدي» لم يأبه حتى لانتقادات رفاق دربهم في «الشيوعي» الروسي حول تغول النخبة، بل واصل لسنوات خطاب اعتبار موسكو ما تزال «كعبة الشيوعية». وفي السياق نفسه، لعل نظام بشار الأسد في دمشق يقدم أحد أمثلة النموذج البوتيني في تحديد نتائج «الانتخابات»، التي وصفها زوغانوف بممارسة «قطاع طرق». فثنائية حكم الأمن ورجال المال في دمشق لا ترضى فوزاً أقل من 90 في المائة لديمومته، فيما «مجلس الشعب» (البرلمان) غارق في تجربة عبثية قل نظيرها إلا في بيونغ يانغ، مستبدلاً التشريع بالتصفيق، وتحوله إلى منبر هجاء لـ«زيف الديمقراطية الغربية» و«المؤامرة». إذاً، في محصلة التجربتين الروسية والألمانية فإن معالم افتراق النموذجين تتجاوزهما. ولعل سؤال الهجرة واللجوء، فراراً من أوضاع مأساوية، ومن بينهم عرب، بتفضيل برلين على موسكو، يقدم أدلة على أن الرغبة في أن يكون للشعوب إرادتها بتقرير مصيرها لا تعرف حدوداً.

صدرت دعوات للتكرار تظاهرة 18 سبتمبر الحالي (حسن مراد/Getty)

انتخابات مبكرة

طالب المناضل احمد نجيب الشابي، في تصريح لإذاعة «جوهرة» المحلية أمس الخميس، «النخب بعدم اتخاذ موقف استجداء، بل يجب أن يكون هناك موقف رفض ومواجهة سياسية ومدنية، ولا أتحدث عن مواجهة متطرفة لأنّ سعيّد دفع بتونس إلى المواجهة السياسية». ودعا «كل القوى لاتفاق على الاصلاحات الضرورية ولتعديل القانون الانتخابي، والتوجه نحو استفتاء وفق شروط وخيارات تبلورها النخبة، ولتذهب إلى انتخابات مبكرة».

اتحاد الشغل: تونس تعيش تحت الحكم الفردي المطلق

شكلت أربعة أحزاب الجبهة الديمقراطية لمواجهة الانقلاب

بالقرارات التي أصدرها الرئيس، معرباً عن «استيائه» منها. وأعلن الأمين العام المساعد للاتحاد التونسي للشغل، سامي الطاهري أن «تونس هي البلد الوحيد في العالم الذي يعيش تحت الحكم الفردي المطلق». وحذر من أن البلاد تتجه نحو الهاوية، وأن هناك تخوفاً وشكوكاً في إمكانية عدم القدرة على صرف الرواتب.

ووصف المكتب التنفيذي لحركة «النهضة»، في اجتماع برئاسة راشد الغنوشي مساء الأربعاء الماضي، قرار سعيد بأنه «تعليق فعلي لدستور الجمهورية وتعويض له بتنظيم مؤقت للسلطات، ونزوع واضح نحو حكم استبدادي مطلق، وانقلاب سافر على الشرعية الديمقراطية وعلى مبادئ الثورة التونسية وقيمها». وأضاف أنّ «هذا التمشي غير الدستوري يضيف إلى أزمات البلاد المعقدة أزمة شرعية الحكم، بما يهدد كيان الدولة التونسية ووحدتها ويدفع بالبلاد إلى منطقة مخاطر عالية غير مسبوقة في تاريخ تونس». ودعت الحركة، في بيان، «كل القوى الحية، السياسية والاجتماعية والمواطنية والشخصيات الوطنية المستقلة، لتوحيد الصف والتعالي عن الخلافات للدفاع عن قيم الجمهورية وحماية الدولة والبلاد من أخطار هذا التمشي المعقد للانقسام المجتمعي والمهدّد للسلم الاجتماعي والمقوض للوحدة الوطنية حول الدستور». وأصدرت أحزاب تونسية بيانات مشتركة تندد بتوجه سعيّد نحو الحكم الفردي وإحكام قبضته على البلاد، فيما أعلنت أربعة أحزاب تشكيل جبهة ديمقراطية لمواجهة الانقلاب. وأصدر الحزب الجمهوري (برأسه عصام الشابي، غير ممثل في البرلمان)، وحزب التكتل (أسسه رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر وغير ممثل في البرلمان)، وحزب آفاق تونس (برأسه الوزير السابق فاضل عبد الكافي، ممثل بنائبين)، وحزب التيار الديمقراطي (برأسه غازي الشواشي، ممثل سعيّد نحو الحكم الفردي وإحكام قبضته بيانها إن «رئيس الجمهورية أصدر أمراً رئاسياً يعلق فعلياً الدستور ويلغي كل المؤسسات التعديلية، بما في ذلك الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين، ويمنع الطعن في المراسيم ويكرس الانفراد المطلق بالسلطة ويمهد فعلياً لدكتاتورية تعيدنا عقوداً إلى الوراء». واعتبروا الأمر وإسقاط هذه القرارات سلمياً. وقالت مبادرة «مواطنون ضد الانقلاب» في بيان أمس الخميس: «لكل التونسيين الذين لبوا نداء وقفة 18 سبتمبر/ أيلول (الحالي) وكل من تعاطفوا معها وأسندوها في هذا الفضاء إلى تلبية نداء ثانٍ ليكون صوتنا أقوى وعددنا أكثر لنمارس أدوارنا المواطنية يوم الأحد 26 سبتمبر أمام المسرح البلدي، ولنهتف عالياً: لسقط الانقلاب ولا شرعية ولا مشروعية للمنقلب، ولا بديل عن الدستور».

ودعا الاتحاد التونسي للشغل، في بيان أمس الخميس، سعيد للتشاور مع الخبراء قبل اتخاذ القرارات و«عدم الاكتفاء باستشارة أصدقائه». وأضاف أنه «فوجئ» بالقرارات التي أصدرها الرئيس، مؤكداً أنه «لا يمكن الخروج من الأزمة إلا بالحوار الوطني الشامل والجامع، وبمشاركة الجميع، وبالاحترام الكامل للدستور والقانون».

قلب مفاهيم القانون الدستوري

قال الفيادي والنائب عن كتلة «ائتلاف الكرامة»، حبيب بن سيدهم، (كتلة ائتلاف الكرامة 18 نائبا) في تصريح لـ«العربي الجديد» أمس الخميس، إن الرئيس التونسي قيس سعيد «قلب مفاهيم القانون الدستوري، باعتبار أن الأمر الرئاسي هو الأدنى في القاعدة القانونية والدستور في القمة، ولكنه اليوم قال إنّ كل فصل في الدستور يتخالف مع التدابير الاستثنائية سيلغى، بمعنى أنّ الدستور يجب أن يتلاءم مع الأمر الرئاسي حسب هوى سعيد».

الرئاسي خروجاً عن الشرعية وانقلاباً على الدستور الذي أقسم سعيد على حمايته، مشيرين إلى أن سعيد دفع البلاد نحو المجهول بقراراته. وأكدت الأحزاب أن «رئيس الجمهورية فاقد لشرعيته بخروجه عن الدستور»، مشددة على أن «كل ما بني على هذا الأساس باطل ولا يمثل الدولة التونسية وشعبها ومؤسساتها»، محملة الرئيس مسؤولية كل التداعيات الممكنة لهذه الخطوة الخطيرة.

بموازاة ذلك، أعلنت أربعة أحزاب سياسية، وهي حراك تونس الإرادة (أسسه الرئيس الأسبق منصف المرزوقي وغير ممثل في البرلمان)، والاتحاد الشعبي الجمهوري (يرأسه الدكتور لطفي المرايحي، ممثل بثلاثة نواب)، وحزب الإرادة الشعبية (ممثل بنائبين)، وحركة وفاء (غير ممثل برلمانياً)، عن تشكيل الجبهة الديمقراطية لمواجهة الانقلاب، وهي جبهة مفتوحة أمام جميع القوى السياسية والشخصيات الوطنية على أثر القرارات التي أعلنها سعيّد. وتهدف الجبهة إلى الدفاع عن إرادة الشعب التونسي ومصالحه العليا وعن الحريات العامة والدستور وحكم القانون، والتصدي للخطر الداهم المحدق بالبلاد وبالوحدة الوطنية، بحسب ما أعلنت الأحزاب الأربعة. وأكدت هذه الأحزاب أن «شاغل منصب رئاسة الجمهورية التونسية أصبح فاقداً للشرعية بعد الإجراءات الجديدة التي أعلنها، وتأكد بها خروجه عن الدستور وتمرده على القانون»، مشيرة إلى أن عزل سعيد أصبح واجباً يقع على أعضاء مجلس نواب الشعب. ودعت الأحزاب، في بيان، الجيش الوطني وقوات الأمن الداخلي والحرس الوطني إلى التوقف عن التعامل مع سعيّد، مؤكدة ضرورة قيام السلطة القضائية بمسؤولياتها والتصدي للانقلاب، فيما حذرت كل مؤسسات الدولة من التعامل مع «المنقلب» وعرضة للمساءلة القضائية، كما تقول الأحزاب. وبرغم عدم تمثيليتها الكبيرة في البرلمان، فإن فكرة توحيد الجهود في جبهة واحدة تكون مفتوحة للجميع تبدو على درجة كبيرة من الأهمية في ظل هذا التشرذم الحزبي في المشهد التونسي، وخصوصاً أن هذه الأحزاب تضم شخصيات اعتبارية لها تأثيرها الكبير في المشهد التونسي، مثل المرزوقي والنائب السابق المناضل عبد الرؤوف العيادي، والمرايحي.

وفي حين أعلنت الأمينة العامة لـ«حراك تونس الإرادة» لمياء الخميري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «المجتمع السياسي، وعلى رأسه الأحزاب، يجب أن يتصدى للانقلاب ويلعب دوره، خصوصاً في ظل محاولات ترذيل العمل السياسي والحزبي»، حذر رئيس كتلة حزب «تحيا تونس»، مصطفى بن أحمد، (10 نواب)، في تصريح لـ«العربي الجديد»، من أنّ «الوضع خطير جداً إزاء رئيس جمع كل السلطات بيده وألغى الفصل بين السلطات ووضع نفسه مكان كل السلطات مستأثراً بها كلها». وقال النائب عن «الكتلة الوطنية» ورئيس حزب «الرابطة الوطنية»، مبروك كرشيد (الكتلة الوطنية 9 نواب) في تصريح لـ«العربي الجديد»: إنّ «سعيد تحوّل من رئيس منتخب إلى رئيس صاحب صلاحيات مطلقة يحكم بإرادة منفردة، والأمل الذي كان لدى كل في 25 يوليو بأن البلاد تتجه نحو الإيجابي وأن نسير خطوة نحو إرساء دولة ناجحة وديمقراطية، تبدد».

العراق

ترقيات ومناصب ترضية للأحزاب قبيل الانتخابات

بغداد ـ **زيد سالم**

تفيد مصادر سياسية وتقارير صحافية من العراق، بأن رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي عمد خلال الأسبوعين الماضيين إلى منح شخصيات سياسية وأخرى من أبناء بعض المسؤولين والسياسيين المتنفذين مناصب هامة، تسمّى محلياً بـ«الدرجات الخاصة». وتكشف المصادر أن أكثر من ثماني شخصيات نالت منصب «مدير عام» في مؤسسات أمنية ومدنية. وأثار هذا الأمر استهجان بعض النواب، الذين اعتبروه تحدياً لرغبة العراقيين برفض منهج المحاصصة الحزبية والطائفية واستغلال موارد الدولة لتحقيق غايات انتخابية وسياسية. في المقابل، رأى آخرون في هذه التعيينات حلقة من مسلسل الترضية السياسية، التي يهدف الكاظمي من ورائها إلى إرضاء القوى السياسية قبل مغادرته المنصب، لكن مصادر مقرّبة منه نفت، بل وصفت التعيينات الجديدة بتطبيق «قرارات كانت مؤجلة».

وفي التفاصيل، أفادت صحيفة «العالم الجديد» العراقية، وهي صحيفة محلية تعنى بنشر التقارير والتحقيقات الاستقصائية في البلاد، بأن الكاظمي وقبل أسابيع من انتهاء صلاحياته بانتهاء فترة حكومته، عشية الانتخابات التشريعية المقررة في 10 أكتوبر/ تشرين الأول، منح علي عبد الحليم جواد الزهيري، نجل القيادي في حزب الدعوة الإسلامية، عبد الحليم الزهيري، منصب المدير العام لدائرة التدريب والتطوير الاستخباري في جهاز المخابرات الوطني، وهو من مواليد 1994. قبل ذلك، حصل مسؤولون تنفيذيون ومستشارون للكاظمي، على مناصب رفيعة في الدولة. ويخطط رئيس الحكومة أيضاً لمنح أعضاء لجنة مكافحة الفساد برئاسة أحمد أبو رغيف، مناصب أمنية رفيعة أعلى من التي يشغلونها حالياً، وذلك تمهيداً لحل اللجنة. كما عيّن الكاظمي مستشاره لشؤون المحافظات كاظم السهلاني، مساعداً لرئيس جامعة الكرخ للعلوم والشؤون الإدارية.

وحول هذه التطورات، كشفت مصادر سياسية ونائب عراقي لـ«العربي الجديد»، أن التعيينات طاولت «وزارات الصحة والإعمار والإسكان والتخطيط، مع تعيين ستة مدراء جدد داخلها وغالبيتهم من التيار الصدري، إضافة إلى نقل واستبدال مدراء من المحافظات إلى العاصمة بغداد». واعتبرت أن الأمر يندرج «ضمن خطة لتوسيع عدد الدرجات الخاصة في بعض الدوائر الحكومية ببعض المحافظات الجنوبية والغربية، من دون التطرق رسمياً إلى ذلك». ووصفت هذه الخطوة بـ«توجّه يُفهم منه أنه ترضية حكومية لبعض الكيانات السياسية التي يشعر فريق الكاظمي، من مستشارين ومقرّبين، بالحاجة إلى الحصول على دعم منها في مرحلة ما بعد الانتخابات، وتشكيل الحكومة الجديدة».

لكن فريق الكاظمي ينفي وصف التعيينات بـ«الترضية»، واعتبر مسؤول في مكتب رئيس الوزراء أن الأوامر الجديدة لتسمية شخصيات في مناصب خاصة داخل الوزارات صدرت بتوقيع من الأمين العام لمجلس الوزراء حميد الغزي، وهي قرارات مؤجلة». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»، أن «التعيينات ليست درجات وظيفية جديدة، بل تتمّ ضمن آلية الحذف والاستبدال، المتعلقة بالذين يبلغون السن القانوني للتقاعد أو المنقولين لمناصب أخرى، والأسماء التي جرى ترشيحها لشغل هذه المناصب تأتي ضمن التوازن الذي درجت عليه العملية السياسية في العراق».

وفي تأكيد ضمني لسلسلة التعيينات التي أقرها الكاظمي أخيراً على مستوى مناصب الدرجات الخاصة في الدولة، قال القيادي في تحالف «الفتح» رزاق الحيدري إنه «يُعاب على هذه التعيينات صدورها عن حكومة الكاظمي، علماً أن الحكومة أعلنت سابقاً وقوفها ضد عُرف المحاصصة، لكنها تمارسه حالياً بشكل واضح». واعتبر في حديث مع «العربي الجديد»، أن التعيينات «تؤكد أمرين، الأول ضعف الحكومة أمام رغبات الأحزاب والثاني أن الحكومة الحالية لم تختلف عن الحكومات السابقة في التعامل مع ملف الدرجات الخاصة». من جهته، قال النائب محمد اللكاش، عضو تيار «الحكمة» بزعامة عمار الحكيم، مع الحيدري، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «حكومة الكاظمي تسعى إلى أن تكون مغايرة في طريقة عملها وتعاملها مع الأحزاب، لكن ما يتسرب من قراراتها لا ينسجم مع حديثها عبر الإعلام، وإظهار نفسها على أنها أفضل من الحكومات السابقة».

وكشف اللكاش أن «ملف المناصب وتوزيعها على الأحزاب أو تعيين شخصيات سياسية في دوائر حساسة، لم يكن ضمن الاتفاق الذي عقدته الأحزاب مع الكاظمي قُبيل تنصيبه (6 مايو/أيار 2020)»، منوّهاً إلى أن «الاتفاق تمحور حول الالتزام بإجراء الانتخابات، والحفاظ على سيادة العراق ومنع تفشي السلاح الذي يقتل المتظاهرين والناشطين، بينما ما يحدث حالياً هو استغلال موارد الدولة».

وحول ذلك قال الباحث في الشأن السياسي العراقي عبد الله الركابي، إن «حكومة الكاظمي ورغم أنها بدت أكثر تمرداً ضد الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في المشهد من الحكومات السابقة، إلا أن هذا التمرد لم ينجح في تخليص مؤسسات الدولة من الولاءات الحزبية». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»، أن القرارات الأخيرة للكاظمي أوحت وكأنه يحاول عدم تكرار خطأ رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، الذي خضع لتوافق بين القوى الرئيسية بشأن إقصائه من المشهد التنفيذي بسبب مواقفه المعروفة، وهو ما حدث أيضاً لرئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي. وقال إنه يمكن اعتبار قرارات الكاظمي مجاملة، أو ترضية، لترميم العلاقة المتوترة التي سادت خلال الفترة الماضية بينه وبين بعض تلك القوى.

لم ينجح الكاظمي بتخليص المؤسسات من الولاءات الحزبية

متابعة

ارتباك دولي حول الاعتراف بحكومة طالبان

ظهرت اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ76 والنقاشات المستمرة على هامشها، حجم الارباك الذي يواجهه المجتمع الدولي في التعامل مع حركة طالبان، على الرغم من التسليم بسيطرتها على البلاد منذ 15 أغسطس/آب الماضي وضرورة الحوار معها لكن من دون أن يعني ذلك الاستعداد للاعتراف بها في الفترة الراهنة. وساهم طلب طالبان التحدث باسم أفغانستان في جلسات الأمم المتحدة عبر المتحدث باسمها سهيل شاهين، والذي اختارته كسفير لها لدى المنظمة الأممية، في زيادة وتيرة النقاشات، خصوصاً بعدما كان السفير الأفغاني، غلام إيزاكزاي، الذي لا يزال يحتفظ بمنصبه على الرغم من تعيينه في عهد الحكومة السابقة قد طلب التحدث باسم بلاده.

وفيما من المقرر أن تنظر لجنة الاعتماد في الأمم المتحدة في طلب طالبان تعيين شاهين في الأيام المقبلة، اعتبر وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، مساء أول من أمس الأربعاء، أن قيام طالبان بـ«استعراض» في الجمعية العامة للأمم المتحدة «لن يفيد في شيء»، ورأى أن «الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست الإطار الملائم لذلك». لكنه شدّد على ضرورة «التحاور مع طالبان»، كاشفاً عن تشكيل «قنوات عدة لهذا الغرض في الأسابيع الأخيرة».

وفي ظلّ تجميد الغرب العديد من الحسابات المصرفية الأفغانية في الخارج، وتعليق صندوق النقد الدولي مساعداته لأفغانستان «حتى تتضح لدى المجتمع الدولي مسألة الاعتراف بالحكومة»، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس إلى مناقشة إمكانية منح كابول «أدوات مالية»، بصرف النظر عن عقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة المفروضة. وأوضح: «أنا لا أتحدث عن رفع العقوبات أو الاعتراف بالحكومة، أتحدث عن إجراءات محددة الهدف تسمح للاقتصاد الأفغاني بالتنفس».

في هذه الأثناء، حضرت التطورات الأفغانية كملف أساسي في اللقاء الذي جمع مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، بالمتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن، مساء أول من أمس الأربعاء. وذكرت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، إيملي هورن، أن اللقاء حصل في البيت الأبيض. وأشاد سوليفان بالتعاون بين بلاده وتركيا بخصوص الشأن الأفغاني. وبأتي ذلك فيما لا يزال أقرب حلفاء طالبان يؤخرون إعلان موقفهم بشأن الاعتراف بها، ومنهم باكستان، التي اعتبر وزير خارجيتها، شاه محمود قريشي أن «لا أحد في عجلة من أمره للاعتراف» بطالبان، مشيراً إلى أنه «يتوجب على طالبان أن تكون أكثر استجابة وأكثر تقبلاً للآراء الدولية». أما الصين فتحافظ على موقف حذر في الوقت الحالي، لكن من مصلحتها أن يتم تعيين محاورين شرعيين ورسميين في كابول.

ويبدو أن الصين ستكون أولى الدول التي ستعترف بحكومة طالبان، وفقاً للباحث في مؤسسة «راند»، ديريك غروسمان، الذي اعتبر أنه «حتى لو لم تتمكن بكين من الوثوق بطالبان، من غير المتوقع أن تنتظر وقتاً طويلاً للاعتراف بها رسمياً»، مشيراً إلى أن هذا الأمر «من شأنه تعزيز فكرة أن بكين لا واشنطن، هي التي ترسم النظام الإقليمي المستقبلي». أما الباحث في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، ماركوس كايم، فرأى أن الغرب لم يعد يملك إلا خيارات قليلة، بعدما فقد مكانته في أفغانستان كقوة مهيمنة في ظل انسحاب كارثي. وأوضح أنه «في هذه الحالة، لا يمكن إملاء الظروف السياسية».

في كابول، أكدت طالبان أنها لن تسمح لأحد بإثارة البلبلة في البلاد على أساس التمييز العرقي والإثني، وذلك رداً على ما قاله نائب الرئيس الأفغاني السابق، وزعيم حزب «الوحدة» حاجي كريم خليلي، الذي أكد أول من أمس أن «طالبان» إذا لم تغير سياساتها إزاء العرقيات والإثنيات الأفغانية المختلفة في البلاد، فحينها «سيضطر أبناء أقلية الهزارة إلى حمل السلاح». وأفاد نائب رئيس الوزراء في حكومة تصريف الأعمال الملا عبد السلام حنفي، في بيان، بأن طالبان لن تسمح لأحد بإبراك أبناء البلاد على أساس إثارة الفتن بين العرقيات والإثنيات الأفغانية.

في المقابل، تسعى الحركة إلى إرضاء الهزارة، بعيداً عن الوجوه السياسية السابقة، من خلال التنسيق بين الرموز القبلية. وفي السياق، عُقد اجتماع موسّع في مقر وزارة الصلح في كابول، بين قياديين من الحركة ورموز من الهزارة. وطلبت قيادة طالبان منهم العمل مع حكومة تصريف الأعمال، بحسب ما كشفه عضو لجنة المصالحة، القيادي في الحركة، حاجي عبد الجبار. وشدّد في كلمته أمام رموز الهزارة على أن سياسة طالبان تشمل العمل مع جميع الإثنيات، تحديداً الهزارة. وكانت الحركة قد أعلنت تعيين محمد حسن غياثي، وهو من الهزارة، نائباً لوزير الصحة بالوكالة في حكومة تصريف الأعمال.

ميدانياً، عثرت القوات الأفغانية على خمس جثث لمجهولين في مدينة جلال آباد، عاصمة ولاية ننغرهار التي شهدت أخيراً تفجيرات استهدفت الحركة. وفيما أعلنت الإدارة المحلية في الولاية، أنها تعمل لمعرفة هوية الضحايا، كشف مصدر قبلي لـ«العربي الجديد» أن الجثث تعود إلى عناصر «داعش»، الذين اعتقلوا قبل أيام على يد طالبان.

الهزارة تهدد برفع السلاح إذا لم تغيّر طالبان سياستها (وكيل كوهسار/فرانس برس)

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس)

شرق غرب

اليمن: الحوثيون يسيطرون على البيضاء

أعلن الحوثيون، أمس الخميس، السيطرة على محافظة البيضاء الاستراتيجية بشكل كامل، بالتزامن مع معركة مفصلية تدور في الأطراف الجنوبية الشرقية لمحافظة مأرب النفطية لليوم الخامس على التوالي. وذكر المتحدث العسكري للجماعة، يحيى سريع، أن قواتهم سيطرت على مساحة إجمالية تقدّر بـ 2700 كيلومتر مربع.

(العربي الجديد)

مباحثات «متقدمة» بين السعودية وإيران

كشف المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة (الصورة)، أمس الخميس، أن المباحثات التي بدأتها إيران والسعودية قبل أشهر، حققت «تقدماً جاداً» بشأن أمن الخليج، وفق ما نقلت عنه وكالة الأنباء الرسمية «إرنا».

ولم يقدم خطيب زادة تفاصيل إضافية، لكنه شدّد على أن «التواصل» بين البلدين بدأ في عهد الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني، ويستمر بعد تولي خلفه إبراهيم رئيسي مهامه في أغسطس/آب الماضي.

(فرانس برس)

دعوات لطهران للعودة لمسار فيينا

كشف متحدث باسم الحكومة البريطانية، مساء أول من أمس الأربعاء، أن وزيرة الخارجية ليز تروس عقدت أول اجتماع لها مع نظيرها الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، وحثت طهران على العودة سريعاً إلى مفاوضات فيينا. كما حثّ مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل إيران على ذلك. كما أفاد وزير الخارجية الأيرلندي سيمون كوفيني، أن نظيره الإيراني عبر عن «نية واضحة للغاية» للعودة إلى المحادثات.

(أسوشييتد برس، رويترز)

الصين تعارض انضمام تايوان لاتفاقية إقليمية

عارضت الصين، أمس الخميس، إمكانية انضمام تايوان «للاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة العابرة للمحيط الهادئ» التجاري، إثر تقديم تايوان طلباً بهذا المعنى بعد أيام من إعلان بكين أنها تود الانضمام إليه. والاتفاق عبارة عن تجمّع لـ11 دولة في الشرق الآسيوي. كما أرسلت بكين 19 طائرة مقاتلة إلى المجال الجوي التايواني، في تصعيد ميداني جديد.

(فرانس برس، الأناضول)

لودريان يلتقي بلينكن في واشنطن

التقى وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان (الصورة)، نظيره الأميركي، أنتوني بلينكن، أمس الخميس، في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأكد له أن الخروج من أزمة الغواصات يحتاج لوقت وإجراءات. وجاء كلامه بعد يوم على إعلان باريس عن اتفاق الرئيسين الفرنسي إيمانويل ماكرون والأميركي جو بايدن، على إعادة السفير الفرنسي، فليب إتيان إلى واشنطن، الأسبوع المقبل. بدورها، اعتبرت رئيسة الوزراء، ميتي فريدريكسن، في مقابلة مع صحيفة «بوليتيكن» الدنماركية: «أرى الرئيس الأميركي جو بايدن مخلصاً جداً للتحالف عبر الأطلسي».

(الأناضول، أسوشييتد برس)

الحدث

قبل نحو شهرين على موعد انتقال رئاسة مجلس السيادة من العسكر إلى المدنيين في السودان، يحتدم الخلاف بين المكوّنين، خصوصاً بعد الانقلاب الفاشل يوم الثلاثاء الماضي، بما يهدد شراكة بينهما

شراكة العسكر والمدنيين تترنّح

اتهامات متبادلة تهدّد المرحلة الانتقالية في السودان

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

يخوض شريكا الحكم في السودان، العسكر والمدنيون، معارك كلامية وسجالاً سياسياً، قد تنتهي بفضّ الشراكة بينهما، والعودة إلى نقطة الصفر قبل عامين. وتعود أسباب تلك المعارك إلى محاولة انقلابية جرت يوم الثلاثاء الماضي، ونفذها أكثر من 20 ضابطاً في الجيش السوداني، باءت بالفشل في ساعاتها الأولى، قبل أن يتبادل المكونان العسكري والمدني في السلطة الانتقالية، تحميل المسؤوليات بشأن ما جرى للطرف الآخر. المكون المدني، ممثلاً في حكومة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، بادروا بالكشف باكراً عن المحاولة الانقلابية وإدانتها، واتهام النظام السابق بالتورط فيها. وسارع المكون العسكري، بينما كانت محاولة تنفيذ الانقلاب قائمة، إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام للدعوة إلى التصدي للمحاولة وحماية الانتقال الديمقراطي، ما ساهم إلى حدّ بعيد في إحباطها. وفي أول تعليق له إثر فشل الانقلاب، رأى حمدوك أن ما حدث يُعتبر انقلاباً مُدبّراً من جهات داخل القوات المسلحة وخارجها، ويمثل امتداداً لمحاولات الفلول منذ سقوط النظام السابق من أجل إجهاض الانتقال المدني الديمقراطي. ونوّه إلى أنه سبقت المحاولة تحضيرات واسعة، تمثلت في الانفلات الأمني في المدن واستغلال الأوضاع في الشرق ومحاولات قطع الطرق القومية وإغلاق الموانئ وتعطيل إنتاج النفط والتحريض المستمر ضد الحكومة. ومن الواضح أن المكون المدني حرص في ردود أفعاله الأولى على تجنّب مهاجمة المكون العسكري، ولم يتهمه لا بالتورط في المحاولة ولا التواطؤ معها أو السكوت عنها، بل إن حمدوك نفسه أكد أن الانقلاب يستدعي مراجعة كاملة لتجربة العملية الانتقالية بكل شفافية ووضوح، للوصول إلى شراكة مبنية على شعارات ومبادئ الثورة، وطريقاً يؤدي إلى الانتقال المدني الديمقراطي لا غير.

في المقلب الآخر، تأخر المكون العسكري في إصدار بيان حول المحاولة الانقلابية، وانتظر حتى زيارة رئيس مجلس السيادة، القائد العام للقوات المسلحة عبد الفتاح البرهان، لسلاح المدرعات، البؤرة الرئيسية لتنفيذ المحاولة الانقلابية الفاشلة. وبدلاً من إدانة الانقلاب، وجّه البرهان رسائل حادّة ضد المكون المدني، واتهمه بالفشل الحكومي وبالتسيب في التردي الاقتصادي. وفي اليوم التالي، صعّد البرهان من جهته تجاه المدنيين، معتبراً أثناء تخريج جنود في القوات الخاصة، أن همهم الوحيد هو القتال من أجل الكرسي. ورأى أن المكون المدني تجاهل معاناة المواطن وركّز الإساءات ضد القوات المسلحة، مشيراً إلى أن هذه القوات تمثل الضمان الأوحد لوحدة السودان وتماسكه وتحقيق قيم الحرية والعدالة والسلام، ولا تقبل أي تسلّط عليها من أي جهة سياسية. ونفى البرهان صلة المسلحين بما يجري في الشرق السوداني، من احتجاجات يقودها المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة، من أجل إلغاء مسار شرقي السودان في مفاوضات جوبا للسلام، وحلّ الحكومة الانتقالية، وتشكيل حكومة كفاءات. ووصف البرهان تلك الأحداث بـ«السياسية»، ويجب «حلحلتها قبل أن تتفاقم»، متهماً الحكومة بإقصائهم من مبادرة رئيس الوزراء، الهادفة لتوحيد قوى الثورة.

أما نائب رئيس السيادة، قائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو «حميدتي»، فقد كان في حديثه في المناسبة نفسها، أكثر عنفاً تجاه السياسيين. وقال إنهم منحوا الفرصة لحصول الانقلابات، بسبب إهمالهم حقوق المواطن ورواتبه وخدماته الأساسية، وانشغلوا بالصراع على الكراسي وتقاسم المناصب، مما خلق حالة من عدم الرضى وسط المواطنين. وشدّد على أن العسكريين لم يبخلوا بشيء منذ اليوم الأول في التغيير، وسخروا كل إمكانيات القوات النظامية من أجل المصلحة العامة والاستقرار، والحفاظ على الفترة الانتقالية وتحقيق شعارات الثورة، وصولاً للشراكة التي وقعت بين الطرفين. لكنه أشار إلى أن كل ذلك لم يُقابل من الذين يصفون أنفسهم بالشركاء، إلا بالإهانة والشتم ليل نهار لجميع القوات النظامية، متسائلاً: «كيف لا تحدث الانقلابات والقوات النظامية لا تجد الاحترام والتقدير؟».

وبعد كلمتي البرهان وحميدتي، قرّر المكون المدني التصعيد تجاه المكون العسكري، وخرج خمسة مسؤولين في الحكومة المدنية، وعدد آخر من قيادات تحالف الحرية والتغيير الحاكم، إلى الإعلام في حوارات مباشرة للرد على التصريحات. وعادت بعض القيادات بعد غياب طويل، للكتابة على منصات التواصل الاجتماعي، مع التركيز على إدانة خطابي البرهان وحميدتي، ولوّحوا بالعودة إلى نقطة الصفر بالخروج إلى الشارع الثوري، لمواجهة أي خطوات تصعيدية للمكون العسكري، إذا اختار المواجهة.

كما عقد تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير اجتماعاً طارئاً أصدر بعده أمس الخميس بياناً شديد اللهجة، عدّ فيه خطابي البرهان و«حميدتي» حول المحاولة الانقلابية، نكوصاً عن التحول الديمقراطي، ووضد أجندة الثورة. وأوضح البيان أن الحديث عن محاولة انقلابية، هو محاولة لتغطية الانقلاب الذي يريد رئيس مجلس السيادة ونائبه التنكوص عنه «وهو ما لن نسمح به وسنتصدى له بكل قوة وصرامة». كما أجمعت القوى السياسية المشاركة في الحكم، في بيانات منفصلة، على أن واحداً من أهم أسباب تنفيذ المحاولة الانقلابية هو تلكؤ المكون العسكري في إصلاح المؤسسة العسكرية والأمنية، وعدم تطهيرها من عناصر النظام السابق، والتباطؤ من المكون العسكري في تنفيذ بند الترتيبات الأمنية الوارد في اتفاق السلام الموقع بين الحكومة وعدد من الحركات المسلحة. وحول هذه التطورات، رأى المستشار الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، فيصل محمد صالح، في حديث مع «العربي الجديد»، أن دافع توجهات البرهان وحميدتي، ينبع من عدم رغبتهما في انتقال رئاسة مجلس السيادة للمكون المدني في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، طبقاً لما تنص عليه الوثيقة الدستورية، وأكد أن المكون المدني رفض من قبل مقترحاً حفل بمغالطات واتهامات لا أساس لها من الصحة ضد قوى الحرية والتغيير، مشيراً إلى أن ثورة ديسمبر/كانون الأول 2018 المجيدة رسمت مساراً واضحاً للانتقال، توافقت عليه قوى الثورة والتغيير في الوثيقة الدستورية. واعتبر البيان أن لا مجال لإجهاض هذا المسار، أو خطفه بأي قوة كانت، مستنكراً القول إن القوات المسلحة وحدها التي أجهضت المحاولة الانقلابية، ومؤكداً أن إحباط الانقلاب هو نتاج يقظة أبناء الشعب السوداني والوطنيين في القوات المسلحة وحيوية وقوة قوى الثورة السودانية، والتي لن تسمح لأي انقلاب بالتسلّط على رقاب الشعب، مرة أخرى. واعتبر البيان أن حديث رئيس مجلس السيادة الانتقالي ونائبه هو تهديد مباشر لمسار الانتقال الديمقراطي ومحاولة لخلق شرخ بين قوى الثورة المدنية وقوات الشعب المسلحة، وتقويض للأسس التي قامت عليها المرحلة الانتقالية والتي لا تُعرف سوى طريق واحد هو التحول الديمقراطي، الذي يريد رئيس مجلس السيادة ونائبه التنكوص عنه «وهو ما لن نسمح به وسنتصدى له بكل قوة وصرامة».

> حزب الأمة: الحل الوحيد بجلوس الجميع على طاولة الحوار
>
> دعوة لتشكيل حكومة مصغّرة لإدارة الأزمة بأقل عدد من الوزراء
>
> المكون المدني رفض تمديد فترة رئاسة العسكر لمجلس السيادة

البرهان وحميدتي خلال حفل تخريج للقوات الخاصة في الخرطوم يوم الأربعاء (محمود حجاج/الأناضول)

بعد بيانات الإدانة الدولية والتنديد بالمحاولة الانقلابية، التي تلت تتوالى من مختلف الدول، ومختلف المنظمات الدولية والقارية والإقليمية. وأشاد المجلس بشكل خاص بالبيانات الصادرة من الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، و«الترويكا» (الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج)، و«إيغاد» (الهيئة الحكومية للتنمية)، والسعودية، وقطر، ومصر، والأردن، والإمارات، وعدد آخر من الدول. وثمّن بيان الخارجية الأميركية الذي أفصح عن جهود الإدارة بقيادة الرئيس جو بايدن ومختلف الشركاء، لحشد دعم كبير لمساعدة السودان على تحقيق أهدافه الاقتصادية والأمنية.

وحول تسارع التطورات يقول الواثق البرير، الأمين العام لحزب الأمة القومي، أحد أعمدة تحالف الحرية والتغيير، في حديث مع «العربي الجديد» إن الحزب سبق أن تنبأ بثلاثة سيناريوهات يمكن أن تحدث أثناء الفترة الانتقالية. السيناريو الأول هو الفوضى، والسيناريو الثاني عودة النظام العسكري، أما السيناريو الثالث فمرتبط بإجراء انتخابات مبكرة. ويشير إلى أن سيناريو عودة الحكم العسكري سيلاقي رفضاً واسعاً من جماهير الشعب السوداني وقواه الحية. وفيما يتعذّر في الوقت الراهن إجراء انتخابات مبكرة، لدليل كبير مع المكون العسكري، بدليل تأخرها الشديد في إدانة المحاولة الانقلابية، وبعضها مثل حركة العدل والمساواة، انتقدت بشدة هجوم المدنيين على المكون العسكري. وهو ما يشير إلى أي الجهات ستصطف في حال تفاقمت الأزمة. كما ليس خافيا على أحد وجود قوى إقليمية تتشابك مصالحها مع المكون العسكري، وبالتالي ستدعمه.

من المكون العسكري لتمديد فترة رئاستهم لمجلس السيادة. ووفقاً لكل التطورات، فإن التوقعات والمآلات باتت مفتوحة على كل الاحتمالات، ولكل طرف مصادر قوة يعتمد عليها. فالمكون العسكري، فيما يبدو يراهن على القوة العسكرية، وعلى دعم يجده من مكونات اجتماعية مثل بعض زعماء القبائل وبعض من رجال الدين. كما أن أحزاباً سياسية انشقت من تحالف الحرية والتغيير، بدأت في التقارب معه والوقوف لجانبه.

أما المكون المدني، فيراهن أولاً على الشارع الثوري، والآليات التي قادت الثورة ضد نظام البشير، رغم الانشقاق الذي حدث فيها في فترة من الفترات، لكنها متفقة من حيث المبدأ على مناهضة أي عسكرة للحكم من جديد. كذلك يعتمد المكون المدني، خصوصاً حكومة رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، على الدعم والتمسك الدولي بالمدنيين كعنوان رئيسي في سودان ما بعد الثورة. وقد تباهى مجلس الوزراء في بيان له، أمس الخميس، بالمواقف الدولية الداعمة للحكومة المدنية، وأكد أن «الشعب السوداني لن يسمح بالعودة إلى الوراء، وسيواصل مسيرته السلمية حتى تحقيق أهداف الثورة».

موقف الحركات المسلحة

بعض الحركات المسلحة التي وقعت على اتفاق السلام، العام الماضي، أصبحت على تواف كبير مع المكون العسكري، بدليل تأخرها الشديد في إدانة المحاولة الانقلابية، وبعضها مثل حركة العدل والمساواة، انتقدت بشدة هجوم المدنيين على المكون العسكري. وهو ما يشير إلى أي الجهات ستصطف في حال تفاقمت الأزمة. كما ليس خافيا على أحد وجود قوى إقليمية تتشابك مصالحها مع المكون العسكري، وبالتالي ستدعمه.

أما القيادي في الحرية والتغيير، جمال إدريس، فيرجح تراجع المكون العسكري عن توجهاته الحالية تحت الضغط الشعبي الكبير الرافض لهيمنة العسكر، الذين ليس بإمكانهم بأي حال من الأحوال التقدم إلى الأمام. ويؤكد في حديث مع «العربي الجديد» أن تربص العسكر بالثورة وبالفترة الانتقالية، رغم مخاطره، سينعكس إيجابا على قوى الثورة التي ستجد نفسها بحاجة ملحّة لإنعاش وحدتها وتوحيد مواقفها وحلحلة خلافاتها السياسية، وذلك من أجل فرض المسار الديمقراطي، وسد الطرق أمام أي مخططات لإجهاضه.

ويتوقع إدريس أن تتحد أجسام الثورة من أحزاب وتيارات سياسية ومنظمات مجتمع مدني ولجان مقاومة، بصورة مشابهة تماماً لتلك الوحدة التي أسقطت نظام المخلوع عمر البشير في العام 2019. ولم يستبعد إدريس تدخل طرف ثالث بمغامرة انقلابية جديدة، لكنه يشدّد على أن الشارع سيتصدى لها أيضاً. وينفي أن يكون اعتماد المدنيين على المجتمع الدولي لحماية التحول الديمقراطي، مؤكداً أن الشعب هو الحارس الأول والأخير للثورة ومبادئها في الحرية والسلام والعدالة. وحول الصدام بين المكوّنين العسكري والمدني، يرى اللواء المتقاعد أمين مجذوب، أن هناك خلالاً كبيراً في الشراكة بينهما، وهو ما كشفته التصريحات العنيفة من رئيس الوزراء، ووزير الإعلام ووزير شؤون مجلس الوزراء، من جهة المكون المدني، وتصريحات رئيس مجلس السيادة ونائبه من الجهة الأخرى، مبيناً أن مستقبل الشراكة في خطر حقيقي بسبب تلك الأساليب والتلميحات وتبادل الاتهامات.

ويرى مجذوب في حديث مع «العربي الجديد»، أن أفضل السبل للخروج من الأزمة الحالية، هو البحث عن صيغة جديدة وتشكيل حكومة مصغّرة لإدارة الأزمة بعدد أقل من الوزراء وأعضاء مجلس السيادة، لتخفيف التوتر. ويعتبر أن كافة الأجهزة الحالية المشتركة، بما يشمل مجلس الوزراء، ومجلس السيادة، ومجلس الشركاء، ومجلس الأمن والدفاع، والاجتماعات المشتركة، لم تخلق أي نوع من الانسجام والتنسيق والتعاون، ولم تبنِ ثقة بين الأطراف. ويحذّر من أنه إذا استمر الوضع على ما هو عليه، فسيؤدي إلى انهيار الفترة الانتقالية، خصوصاً أن هناك لاعبين جدداً لم يأت ذكرهم، وهي الحركات الموقعة على اتفاق السلام، الصامتة الآن ولم تعلق على المحاولة الانقلابية ولا على تصريحات المكونين. وهو ما يعني أن اتفاق السلام نفسه معرّض للانهيار.

تقرير

ليبيا: خلط أوراق يسبق الانتخابات

حفتر يستعد للترشح للرئاسيات بقانون عقيلة صالح

بدأت كل الأطراف الفاعلة في المشهد الليبي، خصوصاً قائد مليشيات شرق ليبيا خليفة حفتر، التموضع استعداداً للانتخابات الرئاسية في ديسمبر/كانون الأول المقبل. إلا أن اعتمادها على قوانين متناقضة قد يزيد من الغموض بشأن إمكانية إجرائها بموعدها، على الرغم من الدعم الدولي لهذا الأمر

طرابلس ـ **العربي الجديد**

بدأت ملامح المرحلة الفاصلة مع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا، المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، تتضح، مع إعلان قائد مليشيات شرق ليبيا اللواء المتقاعد خليفة حفتر تعليق مهامه الرسمية لمدة ثلاثة أشهر استعداداً للترشح إلى الانتخابات الرئاسية، فيما فضل رئيس مجلس النواب عقيلة صالح الخروج في إجازة طويلة، ولمدة ثلاثة أشهر أيضاً، بعدما فجر أزمة سياسية بسحب الثقة من حكومة عبد الحميد الدبيبة في خطوة لاقت اعتراضات داخلية وخارجية.

وفي حين تصاعد الجدل بشأن قرار مجلس النواب، الثلاثاء الماضي، سحب الثقة من الحكومة، ما زاد من الغموض بشأن إمكانية إجراء الانتخابات في موعدها، دخلت ألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا، على الخط بقوة، مع تأكيدهم أن إحلال الاستقرار في ليبيا يتطلب إجراء الانتخابات في موعدها، فيما كانت تركيا أوضح، إذ أعلنت رفضها لحكومة الدبيبة.

وزاد إعلان رئاسة مجلس النواب، بشكل مفاجئ الثلاثاء الماضي، عن سحب الثقة من الحكومة، من التوتر بين الطرفين. ومقابل تزايد عدد النواب المشاركين في الجلسة البرلمانية الأخيرة الذين أعلنوا رفضهم لقرار سحب الثقة ووجود تلاعب في عد الأصوات، على خلفية إعلان رئاسة المجلس أن المصوتين على القرار هم 89 من أصل 113 نائباً شاركوا بالجلسة، أصدرت رئاسة البرلمان، عبر تصريحات متلاحقة للمتحدث الرسمي باسم المجلس عبد الله بليحق، توضيحات بشأن العدد الكلي للمصوتين، محاولة تبرير موقفها بالإشارة إلى أن 11 نائباً صوتوا كتابياً من خارج الجلسة.

لكن كل ذلك بدا غير مقنع. وأصدر 38 نائباً ليل الثلاثاء الماضي بياناً أجمعوا خلاله على رفض القرار، وأكدوا عدم صحة عدد النواب المصوتين على القرار. كما أشار النواب في البيان إلى عدم دستورية القرار من نواح أخرى، من بينها إجرائياً، حيث تمت لوائح المجلس الداخلية على ضرورة أن يكون التصويت سرياً. وأكدوا أن اللوائح الداخلية، التي استندت إليها رئاسة المجلس أصبحت غير قانونية، بعد تضمين الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري، والذي ينص على ضرورة توفر 120 صوتاً لسحب الثقة من الحكومة.

وفيما احتكم الدبيبة للشارع، مطالباً المواطنين، في كلمة أمام متظاهرين في طرابلس ليل الثلاثاء الماضي، بالخروج في تظاهرات في المدن الليبية، مساء اليوم الجمعة، للتعبير عن موقفهم من قرار مجلس النواب، بدا موقف الحكومة من قرار سحب الثقة منها يتضح. فبعد أن أكد الدبيبة، في كلمته أمام المتظاهرين، استمرار حكومته في ممارسة أعمالها، أوضح المتحدث الرسمي باسم الحكومة، محمد حمودة، موقفها من القرار بشكل صريح، وأنه «باطل دستورياً وإجرائياً». ونفى أن يكون الدبيبة قد دعا الشارع إلى «العصيان»، بل أرجع دعوته للتظاهر إلى أنها تشجيع للمواطنين على توضيح موقفهم أيا يكن.

وتزامنت تصريحات حمودة، مع إعلان مفاجئ آخر، يتعلق بتخلي قائد مليشيات الشرق الليبي خليفة حفتر عن منصبه كـ«قائد عام» لمدة ثلاثة أشهر»، اعتبره العديد من المراقبين بأنه قرار واضح يعكس عزمه على الترشح للانتخابات المقبلة. ويبدو أن حفتر يحاول الاستفادة من قانون الانتخابات الرئاسية المثير للجدل، الذي اعتمده مجلس النواب دون تصويت، وأقره صالح، قبل نحو أسبوعين. ويسمح «العسكري الترشح لمنصب الرئيس شرط التوقف عن العمل وممارسة مهامه قبل موعد الانتخابات بـ 3 أشهر» وأنه «إذا لم يُنتخب فإنه يعود لسابق عمله»، فيما اشترط قانون الانتخابات الرئاسي الصادر عن المجلس الأعلى للدولة على العسكريين مضي عامين على الأقل على انتهاء مدة خدمتهم للترشح. وكانت مصادر برلمانية ليبية في طبرق قالت، لـ«العربي الجديد» أمس الأول، إن صالح فضل الخروج في إجازة لمدة ثلاثة أشهر هربا من موجة الاستياء التي واجهها بعد قرار سحب الثقة من الحكومة، مضيفة أن «عقيلة ربما يتحجج للرأي العام بأنه يريد الاستعداد للانتخابات المقبلة».

وفي حين أقر الباحث الليبي في الشأن السياسي إبراهيم الشعيبي، أن قرار صالح أدخل المشهد الليبي في «حالة ارتباك وصدمة لا يمكن معها تكهّن أي شيء»، إلا أنه أوضح، في المقابل، أن جميع الأطراف بدأت عملية مراجعة وترتيب أوراقها، بعد القرار الصادم. ونبه الشعيبي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن صالح لا يزال يمارس سياسة المراوغة. وقال «هو تقدم فعلياً بطلب إجازة، لكن رئاسة المجلس لم تعلن عنها، ليبقى الحاضر الغائب، ويسمح لنفسه بالمناورة متى شاء»، مؤكداً أنها خطوة من جانبه لمحاولة ترتيب أوراقه.

ورأى الشعيبي أن تصريحات حمودة، التي نفى فيها دعوة رئيس الحكومة للتظاهر في الوقت الذي أكد فيه بطلان قرار سحب الثقة، تشير إلى أن الدبيبة هو الآخر يراجع خطواته ويرتب أوراقه، وقال «أعتقد أنه كان مدفوعاً بالهبة الشعبية الرافضة للقرار، لكن مستشاريه أوعزوا له فيما بعد أن الركون إلى وحفتر في رفع وتيرة الخلافات مع المجلس الأعلى والتأثير على المسار الانتخابي».

وقالت إن «تنحي حفتر قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات يعني توفير شرط الترشح للانتخابات الرئاسية وفق نصوص قانون انتخاب الرئيس الذي أصدره مجلس النواب الذي يشترط على العسكري تخليه عن منصبه قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات». وأشارت إلى أن «إعلانه عن تركه منصبه بعد أيام من إعلان المجلس الأعلى عن قوانينه الخاصة بالانتخابات، والتي تمنع العسكري من الترشح إلا بعد مرور عامين على تركه لمنصبه، يعني أن حفتر دخل ساحة الصراع السياسي الحاصل وانحاز إلى (موقف) صالح».

وحول السيناريوهات المتوقعة، رجحت فجيمة أن «يتم اعتماد قوانين مجلس النواب للانتخابات لإجرائها في موعدها»، والهدف، وفقاً لرأيها، سحب كل الأوراق التي يتمسك بها قادة المشهد ومنها ورقة الانتخابات قبل»، أن قرار حفتر التخلي عن منصبه يشير إلى وقوفه في صف صالح خلال المواجهة الحالية، ودليل على رغبة صالح وحفتر في خطوة محفوفة بالمخاطر، فصالح له أنصاره أيضاً وعامل التعصب القبلي في الشرق يمكن أن يُخرج تظاهرات مؤيدة للقرار». وتابع: «الدبيبة يبدو أنه صاحب الحظ الأوفر في هذه المعركة، فعدم اكتراث المجتمع الدولي بقرار صالح يشير إلى رغبته الاستمرار في الاعتراف بالحكومة، وأن قرار صالح قد يربك حسابات دولية كبيرة تتعلق برغبتها في استقرار ليبيا للتفرغ لملفات أخرى في المنطقة».

لكن الباحثة الليبية المهتمة بالشأن السياسي هنية فحيمة أشارت إلى أن «صالح لم يفقد كل أوراقه، وأهم أوراقه الباقية هي الانتخابات والقوانين الخاصة بها». ولفتت إلى أنه «لا يزال لديه القدرة على خلط كل هذه الأوراق من خلال رفع وتيرة الصدام مع المجلس الأعلى للدولة الذي أصدر هو الآخر قوانينه الخاصة بالانتخابات، وعارض قرارات مجلس النواب الأحادية في ذلك». وأوضحت فحيمة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن قرار حفتر التخلي عن منصبه يشير إلى وقوفه في صف صالح خلال المواجهة الحالية، ودليل على رغبة صالح وحفتر في خطوة محفوفة بالمخاطر، فصالح له أنصاره أيضاً وعامل التعصب القبلي في الشرق يمكن أن يُخرج تظاهرات مؤيدة للقرار». وتابع: «الدبيبة يبدو أنه صاحب الحظ الأوفر في هذه المعركة، فعدم اكتراث المجتمع الدولي بقرار صالح يشير إلى رغبته الاستمرار في الاعتراف بالحكومة، وأن قرار صالح قد يربك حسابات دولية كبيرة تتعلق برغبتها في استقرار ليبيا للتفرغ لملفات أخرى في المنطقة».

> دعم أميركي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية بموعدها

تخلى خليفة حفتر عن منصبه كـ«قائد عام» لمدة ثلاثة أشهر (أريس ماسينيس/فرانس برس)

الدبيبة يجتمع بنائب رئيس البرلمان

التقى رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة (الصورة) أمس الخميس، النائب الأول لرئيس مجلس النواب فوزي النويري في طرابلس. وفيما ذكرت الصفحة الرسمية للحكومة على فيسبوك أن الاجتماع ناقش التطورات السياسية وملف المصالحة الوطنية، لفتت إلى أن الطرفين شددا على أهمية تعزيز الجهود الرامية لإنجاح الانتخابات، من دون ذكر أي معلومات بشأن موضوع سحب البرلمان الثقة من الحكومة قبل أيام.

الحدث

تكثف كل من روسيا والنظام السوري من القصف الذي يستهدف إدلب قبيل قمة سوتشي، وسط مخاوف من أن يؤدي فشل التوصل إلى تفاهمات بين موسكو وأنقرة إلى تصعيد جديد ضد المدنيين وموجة نزوح من شأنها مفاقمة الأوضاع الإنسانية، في ظل تفشي وباء كورونا

انتشار كورونا يفاقم من الوضع الكارثي في المخيمات (محمد سيد/الأناضول)

أيام حاسمة في إدلب

تصعيد روسي وتعزيزات تركية قبيل سوتشي

أمين العاصي

رفع الطيران الروسي من وتيرة استهداف بلدات في الشمال الغربي من سورية في خطوة تصعيدية متوقعة قبيل أيام من قمة منتظرة بين الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين في مدينة سوتشي، يُرجح أن ينضم إليها الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي. ومن الواضح أن الجانب الروسي يضغط باتجاه تطبيق اتفاق أبرم العام الفائت مع الجانب التركي حول الوضع في محافظة إدلب. وقال الناشط محمد المصطفى، في حديث مع «العربي الجديد»، إن طائرات حربية روسية أغارت أمس الخميس بالصواريخ الفراغية على محيط مدينة إدلب وأطراف بلدة معرة مصرين وقرية كفرجالس في ريف إدلب الشمالي، ومحيط بلدة بينين شمالي مدينة معرة النعمان في الريف الجنوبي، بالتزامن مع قصف مدفعي لقوات النظام من مواقعها القريبة. ولم تهدأ الآلة العسكرية طيلة أكثر من شهر. من جهتها، اتهمت وزارة الدفاع الروسية فصائل المعارضة في إدلب بخرق وقف إطلاق النار 26 مرة خلال يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين. وقال نائب مدير مركز التنسيق الروسي في حميميم، اللواء البحري فاديم كوليت، في بيان إنه «تم رصد 26 اعتداء من المناطق التي تنتشر فيها التنظيمات المسلحة هي: 11 اعتداء في إدلب و11 في اللاذقية و1 في حماة و3 في حلب».

وياتي هذا التصعيد الروسي قبيل أيام من قمة سوتشي ويتوقع أن يتصدر ملف الشمال الغربي من سورية قائمة المناقشات فيها. ويتزامن موعد القمة، في 29 سبتمبر/ أيلول الحالي، مع الذكرى السادسة للتدخل الروسي في سورية في 30 سبتمبر 2015. وفي السياق، نقلت صحيفة «الوطن» الموالية للنظام الخميس عما سمّتها «مصادر مراقبة للوضع في منطقة خفض التصعيد في إدلب» قولها «إن الحاجة غدت ماسة من قبل روسيا لإعادة النظر باتفاقات التسوية الخاصة بخفض التصعيد مع الجانب التركي، ولاسيما اتفاقي موسكو وسوتشي». ورجحت «الوطن» أن تخرج قمة سوتشي بمسودة تفاهمات جديدة تنص على وضع جدول زمني قريب لتنفيذ اتفاقي «موسكو» (2020)، و«سوتشي» (2018)، والإسراع في وضع الطريق الدولي «أم 4»، الذي يربط الساحل السوري بمدينة حلب في الخدمة. وكان الرئيسان التركي والروسي وقعا في مارس/آذار 2020 «اتفاق موسكو» عقب تصعيد عسكري واسع النطاق في محافظة إدلب تدخل فيه الجيش التركي بقوة بعد مقتل نحو 30 جندياً في ريف إدلب بقصف من قوات النظام. ولم ينفّذ من بنود الاتفاق إلا وقف إطلاق النار الذي صمد على الرغم من كل الخروقات من قبل قوات النظام والجانب الروسي على مدى نحو عام ونصف العام. وكان الاتفاق قد نصّ على إنشاء ممر امن على طول الطريق الدولي حلب-اللاذقية «أم 4»، بعمق 6 كيلومترات من الجنوب ومثلها من الشمال، على أن يتم الاتفاق على معايير محددة لعمل الممر الأمني بين وزارتي الدفاع التركية والروسية. كذلك نصّ الاتفاق في ملحقه على الالتزام بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها الإقليمية، والتصميم على مكافحة كل أشكال الإرهاب، والقضاء على جميع الجماعات الإرهابية في سورية على النحو الذي حدده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع الاتفاق على أن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية لا يمكن تبريره تحت أي ذريعة. وفشل الطرفان التركي والروسي في فتح الطريق «أم 4» واستعادة الحركة عليه بسبب تعقيدات ميدانية، وهو ما سيؤدي الى انهيار اتفاق موسكو في حال لم تخرج القمة المرتقبة بتفاهمات جديدة تجنّب نحو 4 ملايين مدني في محافظة إدلب ويلات عمليات عسكرية واسعة النطاق. ويبدو أن الجانب الروسي يضغط باتجاه تطبيق مختلفة على الجانب التركي حول الوضع في محافظة إدلب. وإضافة الى استعادة الحركة على «أم 4»، تريد موسكو فتح المعابر الداخلية بين مناطق النظام والمعارضة السورية، في خطوة تهدف الى إنعاش اقتصاد النظام الذي يقف على حافة الانهيار. في المقابل، تستعد تركيا لجميع الاحتمالات. وفي السياق، ذكرت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية أول من أمس الأربعاء، أن تركيا أرسلت مزيداً من قواتها إلى شمال غربي سورية. ونقلت «بلومبيرغ» عن مسؤولين تركيّين اثنين لم يكشفا عن اسميهما، قولهما إنّ «آلاف الجنود الإضافيين سيساعدون في ردع أي محاولة تقدم للقوات البرية التابعة للنظام السوري في إدلب، والسيطرة على الطرق المؤدية إلى الحدود التركية».

ويعتقد الباحث السياسي رضوان زيادة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن قمة سوتشي «هي للحفاظ على الوضع كما هو في الشمال الغربي من سورية». ويرأيه فإن «روسيا تدرك أنها لا تستطيع تغيير الوضع القائم بسهولة، فهي تحتاج لعملية عسكرية ضخمة ليست جاهزة لها». كما لفت إلى أن تركيا لا ترغب بالتصعيد مع روسيا، لذلك سيبقى الوضع على ما هو عليه كأفضل الخيارات الممكنة. وأشار إلى أن النظام وروسيا «يريدان السيطرة على كل الشمال الغربي من سورية»، لكن نتائج أي عملية عسكرية ليست محسومة لصالحهما. ووفقاً لزيادة فإن «الأطراف الأربعة روسيا، والولايات المتحدة، وتركيا وإيران قبلت بالوضع الراهن في سورية لأنها تدرك أن تغييره يستجلب معارك كبرى ليست جاهزة لها في الوقت الراهن»، وفق زيادة.

بموازاة ذلك، ذكرت مصادر محلية في مدينة إدلب لـ«العربي الجديد» أنّ الترقب يسود عموم المحافظة، مشيرة إلى وجود تخوف من انهيار التفاهمات التركية الروسية والعودة إلى المربع الأول حيث القصف الروسي المتوحش والذي لا يطاول سوى المدنيين وممتلكاتهم. وفي السياق، بيّن محمد الحلاج، وهو مدير فريق «منسّقو الاستجابة» والذي يضم ناشطين في الحقل الإنساني في شمال سورية، أن «فشل الجانبين التركي والروسي في القمة المنتظرة في سوتشي سيكون له نتائج كارثية على الشمال الغربي من سورية». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد» أن أي عمليات عسكرية ستؤدي إلى موجة نزوح كبرى من مدينة اريحا ومنطقة جبل الزاوية في ريف إدلب ومن سهل الغاب في ريف حماة الشمالي الغربي إلى مخيمات النزوح على الحدود السورية التركية. ورجح نزوح نحو 400 ألف مدني من المناطق المذكورة، مشيراً إلى أن الوضع في المخيمات «كارثي بكل المقاييس الآن»، متحدثاً عن تفشي فيروس كورونا فيها. وأوضح أنه «تُسجّل كل يوم أكثر من 200 حالة في المخيمات»، لافتاً إلى أنه أصيب 7800 شخص بالفيروس منذ بدء انتشاره في الشمال السوري.

طائرات روسية أغارت أمس بصواريخ فراغية على محيط إدلب

رضوان زيادة: قمة سوتشي هي للحفاظ على الوضع القائم

لقاءات الائتلاف

يجري وفد الائتلاف الوطني السوري المعارض لقاءات مع العديد من المسؤولين وممثلي الهيئات الدولية في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، تتركز على تطورات العملية السياسية، وتعطيل نظام بشار الأسد لها.

قضية

تسعى الحكومة المصرية إلى تحصين نفسها قضائياً، بعد صدور تعليمات سريّة بفرض عقوبات على الموظفين الذين يرفعون دعاوى قضائية ضدها

مصر تضييق على الموظفين

حرمان من حق التقاضي... وتقزيم لمجلس الدولة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أصدر مجلس الوزراء المصري في خطاب موجه إلى جميع الجهات الحكومية من وزارات وهيئات وشركات، تعليمات سريّة بفرض عقوبات إدارية على الموظفين الذين يرفعون دعاوى قضائية ضد الحكومة، سواء في مجلس الدولة (الجهة القضائية المختصة بنظر المنازعات بين المواطنين والدولة)، أو أي محاكم أخرى. وجاء في الخطاب ما يلي: «التأكيد على جميع الوزراء بإنهاء جميع المنازعات القضائية بين الجهات الحكومية وبعضها البعض، وتسوية أي نزاع من خلال لجان فضّ المنازعات الحكومية بوزارة العدل، والتنبيه على المرؤوسين بعدم رفع أي دعوى قضائية ضد جهة حكومية، واتخاذ إجراءات عقابية ضد من يقوم بذلك».

واتضح من الخطاب أن هذه التعليمات صدرت في الأسبوع الأول من سبتمبر/ أيلول الحالي، بعد اجتماع لمجلس الوزراء ناقش عدداً من القضايا، أبرزها الحملة القومية لتعميم اللقاح ضد فيروس كورونا. لكن ما دفع رئيس الوزراء مصطفى مدبولي لمناقشة مسألة التقاضي هو صدور تعليمات من دائرة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بضرورة التصدي للدعاوى القضائية التي ترفع من المواطنين بشكل عام والموظفين بشكل خاص ضد الحكومة، نظراً لتسببها بأعباء مالية كبيرة على خزانة الدولة، وفقاً لما ذكر مصدر حكومي مطلع.

وأضاف أن التعليمات الصادرة من دائرة السيسي شملت أيضاً سرعة الفصل في النزاعات المعروضة أمام لجان فض المنازعات الحكومية التابعة لوزارة العدل، بصورة تصعّب اللجوء للقضاء، على الرغم من أن اللجوء لهذه اللجان في واقع الأمر مجرد خطوة مبدئية لمباشرة حقّ التقاضي، بموجب التشريعات ذات الصلة في مصر. ولا تحرص هذه اللجان على فض ما يعرض عليها من الأساس، لعدم تمتعها بالإمكانيات الفنية والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر».

وتتكامل هذه التعليمات مع تعديلات قانونية الفصل بغير الطريق التأديبي والخدمة المدنية، المعروفة إعلامياً بـ«فصل الإخوان»، التي أصدرها السيسي في مطلع شهر أغسطس/ آب الماضي. وتسمح التعليمات والتحسين. وتخالف هذه التعليمات المادة 97 من الدستور التي تنص على أن «التقاضي حق مصون ومكفول للجميع. وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضي، وتعمل على سرعة الفصل في القضايا، ويحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، ولا يحاكم شخص إلا أمام القاضي المختص، والمحاكم الاستثنائية محظورة». كما تؤدي التعليمات إلى خلق حالة واسعة من عدم المساواة بين المواطنين الذين يمكنهم رفع دعاوى ضد الحكومة، والموظفين الذين لن يسمح لهم بذلك. وهو ما يخالف المادة 53 من الدستور التي تنص على أن «المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر».

وتتكامل هذه التعليمات مع تعديلات قانونية الفصل بغير الطريق التأديبي والخدمة المدنية، المعروفة إعلامياً بـ«فصل الإخوان»، التي أصدرها السيسي في مطلع شهر أغسطس/ آب الماضي. وتسمح التعليمات بالفصل المباشر بقرار إداري، من دون العرض على جهات التحقيق المختصة بالتعامل مع موظفي الخدمة المدنية وغيرهم من العاملين، ومن دون أن يكون القرار صادراً عن النيابة الإدارية، وحتى من دون عرض الأمر على المحاكم التأديبية. وتم تسويق مشروع القانون في البرلمان ووسائل الإعلام على أنه تنظيم جديد، يهدف في الأساس للتخلص من «العاملين المنتمين لجماعات إرهابية»، وعلى رأسها بالطبع جماعة «الإخوان المسلمين».

تعليمات بضرورة التصدي للدعاوى المقدّمة ضد الحكومة

تخالف التوجيهات الجديدة المادتين 53 و97 من الدستور

وبتطبيق التعليمات الجديدة على هذا القانون، يمكن بسهولة فصل الموظفين الذين يلجأون إلى القضاء ضد الدولة بحجة أنه يخلّ بمصالحها، فضلاً عن عدم تمكين الموظف من اللجوء للقضاء لإزالة ظلم وقع عليه أو الحصول على حق حُجب عنه أو مزايا سُحبت منه خوفاً من فصله أو التنكيل به بصورة أكبر. والهدف الأخر ذو البعد السياسي من التعليمات هو تجفيف مجلس الدولة والقضاء على ما تبقى من أهميته، بعد نحو 4 سنوات من الحملة الشرسة عليه بسبب أحكام بطلان التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير، فضلاً عن تصنيف المجلس ككيان ومعظم قضاته كاشخاص كمعارضين للسلطة. كما تسمح التعليمات باستخدام وسائل شتى لقمع القضاة والتحكم في إدارتهم وحرمانهم من امتيازاتهم السابقة، وعلى رأسها الانتداب في الجهات الحكومية. وستؤدي التعليمات إلى انخفاض نسبة لجوء الموظفين إلى المجلس، وتقلّل أيضاً نسبة المنازعات التي تصل إليه من لجان الفض التابعة لوزارة العدل، وهو ما سينعكس انخفاضاً في كمية المنازعات إلى نحو ثلثي ما تتلقاه محاكم المجلس سنوياً في الوقت الحالي، وفقاً لتقديرات مصدر قضائي رفيع المستوى. وتتضمن التعليمات ذاتها تصفية المنازعات بين الجهات الحكومية وبين بعضها البعض، وتوجيهها إلى لجان فض المنازعات، الأمر الذي سينعكس أيضاً على مجلس الدولة، بتقليل عدد المنازعات الحكومية الداخلية التي تُعرض يومياً عليه للإفتاء فيها، وفقاً لقانونه وللدستور، ما يعني في النهاية ضرب الاختصاصين القضائي والإفتائي للمجلس. وربما يسمح تراجع دور المجلس بهذا الشكل باتخاذ إجراءات أخرى ضده مستقبلاً، مثل تقليص صلاحياته أو دمجه مع باقي الهيئات القضائية في مؤسسة قضائية واحدة، وهو ما يحدّ من فرص اشتباك المواطنين مع الحكومة لانتزاع حقوقهم المسلوبة أو تحرير حرياتهم المعطلة. يذكر أن السيسي عيّن 411 قاضياً جديداً بالمجلس في 6 أغسطس/ آب الماضي. وأجريت للمرشحين دورات تدريبية بالأكاديمية الوطنية التابعة للمخابرات العامة. وبعد ظهور النتائج، أعيد إجراء التحريات الأمنية والرقابية على أقارب الخريجين المقبولين، حتى الدرجة الرابعة، في مخالفة لأحكام سابقة من المحكمة الإدارية العليا بحظر قبول المتقدمين بسبب أفعال وجرائم ارتكبها أقارب لهم، أو بتصنيفات أمنية لأقارب. ونتج عن هذه العملية استبعاد نحو 60 شخصاً من المقبولين.

شرق غرب

إستونيا تهدّد بالانسحاب من مالي بسبب «فاغنر»

حذّر وزير الدفاع الإستوني، كالي لانيت، أمس الخميس، حكومة مالي من التعاون مع مجموعة «فاغنر» الروسية الخاصة. وقال في حديث لمحطة الإذاعة العامة الإستونية، إن الأمر «سيؤدي إلى سحب حوالي 100 جندي إستوني يشاركون في عملية برخان»، المخصصة للملاحقة للجهاديين بقيادة فرنسا.
(فرانس برس)

فرنسا: دعوى بشأن سجلات صادرات الأسلحة

رفعت منظمة العفو الدولية في فرنسا والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، أمس الخميس، دعوى قضائية أمام محكمة باريس الإدارية لإصدار أمر للجمارك الفرنسية بالكشف عن سجلات صادرات المعدات العسكرية، خصوصاً إلى السعودية والإمارات. وذكرت المنظمتان في بيان مشترك أن الدعوى حصلت بعدما امتنعت الجمارك الفرنسية عن نشر وثائق صفقة أسلحة محتملة لها صلة بالحرب في اليمن. وعبرت المنظمتان عن قلقهما بشأن استخدام الأسلحة الفرنسية في هذه الحرب، وكشفتا أن شركة «ديسكلوز» للتحقيقات الاستقصائية ضمن مقدمي الدعوى. ورفضت الجمارك الفرنسية التعليق على الأمر.
(رويترز)

الكونغو الديمقراطية: الموعد لزعيم المتمردين

أصدرت المحكمة العسكرية في مقاطعة كيفو الجنوبية، شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أمس الخميس، حكماً بالسجن مدى الحياة على زعيم المتمردين، تشانس ميهونيا، لارتكابه جرائم حرب وضد الإنسانية. وجاء الحكم بعد 10 أيام من جلسات الاستماع في إقليم كاباري، بعد أن ألقى عشرات الأشخاص باللوم على ميهونيا في الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها بحقهم.
(الأناضول)

خاص

اتصالات مصرية أوروبية معقدة: سد النهضة وريجيني

تضغط دول أوروبية على القاهرة من أجل تقديم براهين على حرص النظام المصري على إحداث تقدم في المجالين السياسي والحقوقي، من أجل دعمه في قضايا مثل سد النهضة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر دبلوماسية مصرية، لـ«العربي الجديد»، إن اتصالات تجري حالياً بين القاهرة ومفوضية الاتحاد الأوروبي وعدد من السفارات الأوروبية في القاهرة، بهدف حث دول الاتحاد المؤثرة، وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا ثم إيطاليا، على اتخاذ مواقف إيجابية وحاسمة لتحريك المسار التفاوضي لقضية سد النهضة، باعتبار الاتحاد شريكا مراقبا منذ بداية المفاوضات. لكن، في المقابل، طالبت المفوضية والسفارات المنخرطة في تلك الاتصالات، بأن تظهر مصر مزيداً من التعاون في ملف حقوق الإنسان، لا سيما أن هناك حالة من «التشكك وعدم الرضا» تسيطر على تلك الجهات إزاء الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، التي أعلنتها مصر أخيراً، في إطار الحديث عن تحقيق انفراجة مرتقبة في هذا الملف.

وأضافت المصادر أن المطالبات الأوروبية لا تشترط تحقيق تقدم حقوقي أو سياسي لتتحرك إيجابياً في قضية سد النهضة، مؤكدة حرصها على عدم تأثر مصر سلباً بأي شكل بالسد، انطلاقاً أيضاً من حرصها على تأمين وسلامة استثماراتها في مصر وإثيوبيا، لكن الاتصالات هذه المرة أوضحت ضرورة البرهنة على حرص النظام المصري على إحداث تقدم في المجالين السياسي والحقوقي، لتظل قدرته قائمة على الحشد السياسي بين العواصم الأوروبية في مثل تلك القضايا.

وأوضحت المصادر أن السفارات الأوروبية تراقب عن كثب الجلسة المقبلة لمحاكمة الباحث والحقوقي باتريك جورج زكي أمام محكمة أمن الدولة طوارئ بالمنصورة، والمقررة 28 سبتمبر/أيلول الحالي، آملة أن تنتهي المحاكمة ببراءته والإفراج عنه، باعتبار هذه الحالة من الأكثر أهمية للعواصم الأوروبية بشكل عام.

وبحسب المصادر فإن السفارات تعتبر حالة باتريك أول اختبار لجدية النظام في ظل الاستراتيجية الجديدة، التي تزامن إطلاقها مع العديد من التجاوزات القانونية والحقوقية بحق عشرات المعتقلين والتضييق عليهم، وعلى رأسهم رئيس حزب «مصر القوية» عبدالمنعم أبوالفتوح والناشط اليساري علاء عبدالفتاح، الممنوعان من الزيارة والتواصل المباشر مع ذويهما، وكذلك في ظل التلكؤ الرسمي في الإغلاق النهائي لقضية التمويل الأجنبي لمنظمات حقوق الإنسان، واستمرار تطبيق التدابير الاحترازية والعقابية على عدد من الحقوقيين البارزين، كالمنع من السفر وتجميد الأموال.

كما تطرقت الاتصالات الأخيرة إلى ضرورة مراجعة مصر موقفها من قضية مقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني، بالتزامن مع جلسات الاستماع البرلمانية التي عادت للانعقاد خلال الأسبوع الحالي، والتي شهدت، قبل أيام، إدلاء المدعي العام السابق لروما جوزيبي بينياتوني بشهادته عما حدث في بداية اكتشاف الواقعة. وكان المدعي العام أكد أن الصور الخاصة بالجثمان، والصفة التشريحية والكشف الطبي المتكرر، أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن ريجيني لقي مصرعه جراء التعذيب، وليس بأي من السيناريوهات التي حاول المصريون ترويجها في السنوات السابقة، ومنها الاصطدام بسيارة أو القتل على يد عصابة سرقة. وأشارت المصادر إلى أن أهمية هذه الشهادة حالياً تعود إلى أن مجموعات سياسية وحقوقية إيطالية عادت لحشد رأي عام داخل المفوضية والبرلمان الأوروبيين لاتخاذ موقف سياسي ضد مصر، استعداداً لبدء إجراءات المحاكمة الغيابية للضباط المصريين المتهمين بخطف وقتل ريجيني.

وذكرت المصادر أن اللقاء الذي عُقد في نيويورك بين وزير الخارجية المصري سامح شكري ووزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، على هامش مشاركتهما في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، قد تطرق إلى جميع هذه المواضيع. وتزيد حساسية هذه التحركات في وقت لم تحقق فيه الوساطات الإيطالية بين السلطات المصرية والحكومة الإيطالية للبحث عن حل وسط لتقليل الأضرار الناشئة عن قضية ريجيني، وعدم تفاقمها ومنع توجيه أصابع الاتهام رسمياً للدولة المصرية أو وزارة الداخلية بها، بعد البدء في المحاكمة الغيابية. وكانت بعض الشركات الإيطالية الناشطة في مصر، وعلى رأسها «إيني»، بصدد توسيع أعمالها في خلال السنوات المقبلة، ليس فقط على مستوى الاستكشاف في الحقول الجديدة للغاز، بل أيضاً على مستوى بيع المواد البترولية والغاز بالتجزئة داخل السوق المصرية.

تطرقت الاتصالات لمراجعة مصر موقفها من قضية ريجيني

تأمل أوروبا أن تنتهي محاكمة جورج باتريك بالبراءة (Getty)

عام على الحكومة الصومالية

حصيلة حروب أهلية سياسية

يقف الصومال مجدداً على مفترق طرق لحلّ الأزمة الدستورية والسياسية المتفاقمة بين الرئيس محمد فرماجو ورئيس الحكومة محمد حسين روبلي

مقديشو ـ **الشافعي أبتدون**

انقضى عام على تكليف الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو، في 17 سبتمبر/ أيلول 2020، محمد حسين روبلي برئاسة الحكومة الفيدرالية، بعد سحب البرلمان الثقة من رئيس الوزراء السابق حسن علي خيري في يونيو/ حزيران 2020، لترث حكومة روبلي تركة ثقيلة من الخلافات السياسية بين الحكومة والولايات الفيدرالية، إلى جانب مواجهة التحدي الأمني والمعيشي، نتيجة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الهشّ للبلاد. وجاء التكليف مترافقاً مع تفاقم حدة هجمات المعارضة السياسية (اتحاد المرشحين للرئاسة) على الحكومة الفيدرالية، بدعوى سرقة الانتخابات الديمقراطية وتهيئة الأجواء لإعادة انتخاب فرماجو. كما اصطدمت الحكومة بخلافات حادة بين الرئيس الصومالي ورئيسي ولايتي بونتلاند، سعيد دني، وجوبالاند، أحمد مدوبي. ووصل ذلك إلى تمديد أقرّه البرلمان لنفسه ولولاية فرماجو، لمدة عامين، وذلك في إبريل/ نيسان الماضي، بعد انتهاء الفترة الدستورية للبرلمان (في 28 ديسمبر/ كانون الأول الماضي) وولاية الرئاسة (فبراير/ شباط الماضي)، إلا أن هذه الخطوة أثارت ردود فعل واسعة رافضة محلياً وإقليمياً ودولياً، ما دفع البرلمان إلى إلغاء التمديد في مايو/ أيار الماضي. وعزّزت كل هذه الأجواء مخاوف مرشحي الرئاسة الصومالية، من تمسك فرماجو بتمديد ولايته عامين إضافيين، لإعادة انتخابه لولاية جديدة.

وبموجب قرار الرئيس الصومالي وتصويت البرلمان بالإجماع، أواخر إبريل الماضي، تسلّم روبلي ملفي الأمن والانتخابات، ما خفّف التوترات السياسية والأمنية التي كانت مقديشو قد شهدتها، بعد بروز فصائل مسلحة رافضة لتمديد ولايتي الرئاسة والبرلمان. وجنّب تقلص التوترات الصومال مزيداً من التدهور السياسي والأمني، ليدشّن روبلي مرحلة جديدة من المفاوضات الشاقة مع رؤساء الولايات الفيدرالية، حيث نجح في عقد اجتماع في 27 مايو الماضي لإعلان التوصل إلى اتفاق لإجراء انتخابات غير مباشرة، يشارك فيها زعماء القبائل، لترشيح ممثليهم الذين يحقّ لهم انتخاب أعضاء البرلمان، إلى جانب تشكيل لجان فيدرالية انتخابية أصدرت جداول زمنية عدة لتنظيم انتخابات برلمانية في البلاد. ووفق هذه الخريطة، انتخب أول نائب في مجلس الشيوخ في إقليم جوبالاند في يوليو/ تموز الماضي، ما مهّد الطريق لإمكانية تنظيم الانتخابات النيابية في عموم البلاد، والتي يتوقع أن تنتهي مع حلول ديسمبر المقبل.

لكن في خضم هذا المشهد الانتخابي النيابي المتواصل في الصومال، انفجر مع بداية سبتمبر الحالي، بركان خلافات سياسية جديدة، وأزمة دستورية بين رئيس البلاد ورئيس الحكومة الفيدرالية، وهي أزمة خرجت في السابق إلى العلن أيضاً، وترجع أسبابها إلى تضارب الصلاحيات الدستورية بينهما، والخلاف بشأن شرعية القرارات المتناقضة الصادرة عن كلّ منهما. ويعيد كثير من القانونيين سبب ذلك إلى أن صلاحيات فرماجو لا تستند إلى بنود في الدستور، أي أنها غير دستورية، مع انتهاء ولايته الرئاسية في فبراير الماضي، فيما تتمتع قرارات رئيس الحكومة بصفة الشرعية، كون حكومته هي حكومة تصريف أعمال، ويحقّ لرئيسها اتخاذ كافة القرارات لتوجيه البلاد نحو تداول سلمي للسلطة. لكن الرئيس الصومالي المتمسك بصلاحياته الدستورية، كونه رئيس البلاد، يواصل إصدار بيانات صحافية واتخاذ قرارات جديدة، آخرها تعليق صلاحيات روبلي مؤقتاً، بذريعة أن الأخير خالف الدستور وخرق القوانين. واعتبر مراقبون أن هذه الخطوة التصعيدية من جانب فرماجو، من شأنها توسيع هوة الخلافات بين الرجلين، محذّرين من جرّ البلاد إلى نفق الفوضى السياسية والأمنية، ما يهدّد منجزات المجتمع الدولي الداعم لاستقرار الصومال. كما حذرت أوساط محلية ودولية من مغبة استمرار الأزمة الدستورية في الصومال، والتراشق الإعلامي والاتهامات المتبادلة بين الرئاسة والحكومة، ما يهدد جهود تعافي الاقتصاد الصومالي، في ظلّ توقعات دولية بأن يقفز النمو الاقتصادي في هذا البلد إلى 2,4 في المائة في نهاية هذا العام، بعد عامين من جائحة كورونا التي أثرت سلباً على قطاع التحويلات والزراعة بشكل كبير في الصومال.

رئيس الوزراء البريطاني ونظيره الصومالي في لندن، يوليو الماضي (توفا اكمن/Getty)

تبرز مخاوف من حدوث تصدعات داخل المؤسسة العسكرية

وفي السياق، اعتبر أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الوطنية الصومالية فرحان يوسف أن روبلي حقّق إنجازات مهمة دفعت البلاد نحو انتخابات نيابية، بعدما تمكن من استكمال بنود اتفاقية 17 سبتمبر 2020 حول الانتخابات (بين فرماجو ورؤساء الولايات الفيدرالية الخمس)، إلى جانب دخوله في مفاوضات مثمرة مع رؤساء الولايات الفيدرالية، تكللت بالنجاح في مايو الماضي، والتوقيع على اتفاقية تاريخية للمضي قدماً في تنظيم الانتخابات النيابية والرئاسية، والتي انطلقت في عموم البلاد. كما أجرى روبلي محادثات مع قيادات المعارضة، بهدف الوصول إلى مواقف بناءة تجاه عملية الانتقال السلمي للسلطة، ودعم جهود حكومته لتنظيم الانتخابات النيابية والرئاسية، بحسب يوسف.

وأشار يوسف، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن روبلي أعاد بوصلة السياسة الخارجية إلى مسارها بعد تطبيع العلاقات مجدداً مع كينيا، إثر زيارته الأخيرة إلى هذا البلد، في أغسطس/ آب الماضي، بعد وساطة قطرية لتخفيف حدة التوتر بين البلدين الجارين، الذي استمر لنحو عام، بسبب خلافات حدودية بحرية، وأزمة سحب السفيرين في أواخر 2020. كما زار رئيس الحكومة الصومالية مصر للدفع بالعلاقات الثنائية بين البلدين. وأعرب يوسف عن اعتقاده بأن منح الاستقلالية لجهاز القضاء الصومالي في بتّ قضية اختفاء الضابطة الصومالية في جهاز الاستخبارات إكرام تهليل (23 عاماً)، والتي أثارت خلافات وأزمة دستورية، يمكن أن يحلّ جزءاً من هذه الخلافات بين فرماجو وروبلي، إلى جانب أن يلتزم الرئيس الصومالي بالدستور، وبعدم التدخل بالصلاحيات التنفيذية لرئيس الوزراء، والكف عن سعيه الحثيث إلى عرقلة العمل بالدستور. وبحسب يوسف، فإن على رئيس الحكومة أيضاً احترام القوانين والدستور، وعدم إصدار قرارات مخالفة له، ووقف تدخله في مسار تحقيق العدالة في قضية الضابطة في مواجهة مسؤولي الرئاسة الصومالية، ما من شأنه أن ينزع فتيل الخلافات العميقة بين الرئاسة والحكومة الفيدرالية.

ورأى الصحافي الصومالي عدنان علي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن خطوة تمديد البرلمان لنفسه ولولاية الرئيس في إبريل الماضي، خلقت أجواء خوف من إمكانية عودة البلاد إلى مربع الحرب الأهلية، نتيجة انقسامات داخل الجيش الصومالي، بعد تفكك كتائب في الجيش بين مؤيد ومعارض للرئاسة الصومالية، وهو ما يؤجج النزاع العسكري داخل المؤسسات الأمنية. كما أن الخلافات الأخيرة بين الرئيس الصومالي ورئيس الحكومة يمكن أن تحدث صدامات بين قيادات جهاز الاستخبارات والأمن الوطني والشرطة الصومالية والجيش.

ومع تفاقم حدة الخلافات السياسية بين رئيس الحكومة ورئيس البلاد، يشدّد متابعون على أن طريق الحوار هو المخرج الوحيد لإنهاء الاحتقان السياسي بين السلطتين الأقوى في الدولة. ودعت أوساط محلية وإقليمية ودولية لإنهاء الخلافات عبر الحوار، وتجنيب البلاد مزيداً من الفوضى السياسية والأمنية، مع ضرورة الإسراع في تمكين الصومال من تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية، حفاظاً على مسارات التحول الديمقراطي التي شهدها هذا البلد خلال السنوات الأخيرة.

وأكد الصحافي عدنان علي، في حديثه مع «العربي الجديد»، أن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الدستورية الراهنة هو الحوار، إذ لا طريق آخر لحماية الاتفاقيات الأخيرة بين رؤساء الولايات الفيدرالية والحكومة الصومالية، والحفاظ على العملية الانتخابية، على أن تشرع الحكومة الفيدرالية في تنفيذ تعهداتها للمجتمع المحلي والدولي بالإسراع في استكمال إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية، التي انطلقت منذ نحو شهرين.